تأصيل النظير مصطلحاً

(أمثلة في كتاب الإنصاف)

د. " محمد أمين" الروابدة

أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية

كلية الآداب/ جامعة مؤتة

اعتمد العرب في استنباط قواعدهم على أسس فكريـــة ومنطقيـة، وهـذه الأسس تشكل منطلقاً مهماً في دراسة المنهج اللغوي، فقد توافـق المنطـق عندهم مع قواعد اللغة، وبكشفهم عن أسرار اللغة كشفوا في الوقت نفســه عن التفكير اللساني في الحضارة العربية(١)، ويدل على ذلك ما يجري فـي كلماتهم من وجوه الاحتجاج والاستدلال، وما تضمنتـــه مصنفاتـهم مـن القواعد الكلية والأصول العامة(٢) ومن ذلك اعتمادهم على القيـاس الـذي تقترن أوّليته بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، الذي كان أول من بعـــج النحو، ومدّ القياس والعلل، وكان أشدّ تجريداً للقياس."(٣)

والذي عليه البحث أن النحويين استدلوا بما يدعونه بـــ (النظـير)، قـال سيبويه: " ونظير (لاكزيد) في حذفهم الاسم، قولهم: (لا عليك) وإنما يريـد: لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه."(٤) ويقول ابن جني: أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير وذلك مذهب الكتـــابيه، فإنه حكى فيما جاء على (فِعِل) (إبِل) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هـو للأنـس بـه، لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل، فإنك محتـاج إلـى إيجـاد النظـير."(٥)

والنظير لغة: "المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك، أي: مثلك؛ لانه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء.(٦) أما في الاصطلاح، فلم نجد لـه تعريفاً محدداً، وهو وكدْنا في هذا البحث.

وقد اعتمد عليه الأنباري، واقترن ذكره مع الأدلة الأخرى، نحو قوله: "هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس.(٧) وقوله فـي المسـألة الثالثة عند حديثه عن الخلاف في إعراب المثنى والجموع على حـدّه: "أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع؛ لأن لهما خاصية لا تكون في غيرهما استحقا من أجلها التغيير، وذلك أن كـل اسـم معتـل لا تدخلـه الحركات نحو- أرطى وعصا وحبلى وبشرى- له نظير من الصحيح يـدل على مثل إعرابه، فنظير رحى وعصى: جَمَـل وجَبَـل، ونظـير حُبلـى وبُشرى: حمراء وصحراء، وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدّها فـلا نظير لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع، فعوضاً من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تَغَيَّرَ هذه الحروف فيهما."(٨) وقوله -أيضاً- في المسألة الثلاثيـن عند حديثه عن العامل في المفعول معه النصب " ونظير ما نحن فيه مـن كل وَجْه نصبُهم الاسمَ في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية إلا."(٩)

وقوله في المسألة الرابعة والثلاثين عند حديثه عن العامل فـي المسـتثنى النصب "نظير ما نحن فيه نصبُهم الاسمَ في باب المفعول معه."(١٠)

والأخذ فيما كان له نظيرٌ في الكلام أولى مما لا نظير له.(١١) وكثيراً مـا كانت ترد مثل هذه العبارات في مسائله "والمصير إلى ما لا نظير له فـي كلامهم محال" (١٢)

وفي تتبعنا لموارد استعمال النظير عنده نجدها تتمثـل فـي المسـائل الآتيـة:

١- النحو

٢- الصرف واللغة

٢- مسائل النحو

أ- يرى الكوفيون أن (غير) بنيت لأنها قامت مقام (إلا) ويرى البصريون أنها بنيت لأنها أضيفت إلى اسم غير متمكن قال: "ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب."(١٣)

ب- يرى الكوفيون أنه يجوز الجر مع الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها في حين يوجب البصريون النصب قال: " لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين الجار والمجرور فإنه ليس له نظير في كلام العرب."(١٤)

جـ- في اسم (لا) المفرد النكرة أهو معرب أم مبني قال الأنباري " ومن النحويين من قال: إنه منصوب لأن " لا" إنما عملت النصب لأنها نقيضة "إنّ" لأن "لا" للنفي و "إنّ" للاثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره."(١٥)

د- يرى البصريون أن "من" تقع لابتداء الغاية المكانية فقط لأن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان."(١٦)

هـ- في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور قال البصريون "وأما قراءة من قرأ من القراء" (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)(١٧) فلا يسوغ لكم لاحتجاج بها؛ لأنّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه

بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضـــرورة، وإذا وقـــع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بـــها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لـــم يجز أن تجعل حجة في النقيض. (١٨)

٢- في الصرف واللغة

أ- أجاز الفرّاء أن يمد المقصور ويقصر الممدود إذا كان له نظـــير مـــن المقصور أو الممدود (ما عدا ما يوجب القيـــاس أن يكـــون مقصـــوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود).(١٩)

ب- وأنكر البصريون أن يكون أصل جمع قاضٍ: قُضَىٰ على القياس : غـــازٍ وغُزَىٰ؛ لأنه" ينبغي ألا يلزمه الحذف لقلّة حروفه، وأن يجوز أن يؤتى بـــه على أصله، فكان يقال فيه: قُضَيٰ وقُضاة، كما قالوا: غُـــزَىٰ وغـــزاة، لأن فُعَلاً ليس بمهجور في أبنيتهم، وهو كثير في كلامهم، فلما لزم الحذف ولـــم يلزم في نظيره مع قلة حروفه، دلّ على أن ما ذكرتموه مجرد دعـــوى لا تستند إلى معنى."(٢٠)

جـــ- يرى الكوفيون أن وزن مثل: سيّد وهيّن هو فَعْيِل لأنه له نظير فـــي كلام العرب، نحو: سويد وهوين وميت بخلاف فيعل الـــذي يقـــول بـــه البصريون لأنه لا نظير له في الكلام، وما حدث هو أن الياء تقدمت علـــى الواو وهي ساكنة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت حسب قواعد الإعـــلال، أمـــا البصريون فقالوا: بأن الظاهر من بنائه هذا الـــوزن، والتمســـك بالظـــاهر واجب ما أمكن، ثم قالوا: "فما صرنا إليه له نظير في الأسماء والصفـــات،

وما صاروا إليه لا نظير له في شيء من كلامهم، ثم ألزموا- مع حمله على شيء لا نظير له في كلامهم- قلبا لا نظير له في أليسة كلامهم."(٢١)

د- يرى البصريون أن الاسم في "الذي" " لذي" لأن له نظيرا في كلامهم، نحو: شجي وعمي."(٢٢)

وفي ردهم على الكوفيين في "أن الاسم هو الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لها قالوا: "لو كان كما زعمتم، لكان ينبغي أن يقتصر في " الذي" على زيادة حرف واحد، كما زدتم في "ذا" فأما زيادة أربعة أحرف، فهذا لا نظير له في كلامهم."(٢٣)

هـ- في اشتقاق الاسم قال البصريون: "فلما وجدنا في أول "اسم" همزة التعويض، علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير."(٢٤)

و- وقال: " وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، ألا ترى أنهم قالوا: امرأة عدوة، كما قالوا: صديقة، وقالوا: ملحفة جديدة، كما قالوا: عتيقة، وقالوا: جوعان، كما قالوا: شبعان."(٢٥)

ز- يرى الكوفيون أن السين مقتطعة من سوف، واستدلوا على ذلك بروايات عن العرب، منها: سو أفعل، وسف أفعل، قال: إن "حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد، والمصير إلى مالا نظير له في كلامهم مردود."(٢٦)

ولدى دراسة النظير في المسائل السابقة في اللغة والنحو والصرف، يتضح لنا أن النظير في النحو العربي، هو نوع من القياس، وهذا ما صرح به

الأنباري في أكثر من موضع بقوله: " ولا يصلح في القياس لأنه لا نظير له في كلامهم."(٢٧) وقوله: "هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس."(٢٨) وعليه ابن الدهان، قال: "المقيس هو الذي يعرف بنظيره من الصحيح كالعمى لأنه كالحذر؛ لأن الميم مفتوحة كالذال."(٢٩)

فالنظير إذن هو: قياس أمر على أمر آخر، وهو على الوجه الآتي:

١- قياس غير محل الحكم؛ لأن الجامع بين المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) ليس علّة موجبة للحكم فيهما على سمت قياس رفع النائب عن الفاعل (المفعول) على الفاعل، قال سيبويه: " يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لانك لم تشغل الفعل بغيره. فرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل."(٣٠)

وقال المبرد: " وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظرف مقام الفاعل، فتقول: سير بزيد فرسخاً، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلاً... فإن جعلتها مفعولات على السعة،(٣١) فالوجه فيه الرفع؛ لشغلك الأسماء بحروف الجر."(٣٢)

وهذا ما وجدناه عند الأنباري، في المسألة التاسعة والأربعين عند حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط، حيث أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون، قال الكوفيون: " ولا يلزم من كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً؛ فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو: يدٌ ودمٌ، لأنا نقول: إنما لم يجز عندنا ترخيم ما كان الأوسط فيه ساكناً نحو: زيد وعمرو؛ لأنه إذا حذف الحرف الأخير، وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله؛ فيبقى الاسم على حرف واحد، وذلك لا نظير له في كلامهم بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركاً."(٣٣)

٢- **وليس النظير من قياس الشبه أيضاً**، وهو الذي جعله النحويون قسيماً لقياس العلة، قال الأنباري في تحديد الفرق بين العلّة والشبه: " وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّق عليها الحكم في الأصل."(٣٤) ومثاله: إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم."(٣٥) وهذا ما وقفنا عليه في المسألة الواحدة والستين عند الحديث عن كلا وكلتا، هل هما مثنيان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط قال: " والحمل في "كلا" و"كلتا" على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كل"(٣٦)

٣- **وليس النظير -أيضاً- من قياس الطرد**، وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلة، نحو: بناء "ليس" بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وقد رفضه بعض العلماء.(٣٧) وهذا ما لاحظناه في المسألة الرابعة والخمسين عن وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان والمكان قال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان."(٣٨)

وبهذا لم يبق من القياس نوع نستطيع أن نجعل (النظير) من أمثلته؛ لأنه قياس فرع على أصل من دون علّة موجبة للحكم، وليس ثمة شبه بين الأصل والفرع، كما أنه مما لا يصح فيه الطرد.

وفي ضوء ذلك يبدو لي أنه نوع آخر من القياس، لعدم الجامع من علّة، أو شبه، أو اطراد، غاية الأمر أنك تقيس أمراً على أمرٍ آخر لعلاقة الموضوع بينهما.

ففي صحة إعمال الخبر بالمبتدأ- وهو عامل فيه- قياساً على إعمال الشرط الجزم في الفعل، وهو عامل فيه قال: " ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال تعالى: " أيّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى."(٣٩) فنصب (أيّا) بـ(تدعوا) وجزم " تدعوا" بـ "أيّاً"... وقال تعالى: "أينما تكونوا يدرككم الموت"(٤٠) و "أينما" منصوبة بـ(تكونوا) و (تكونوا) مجزومة بـ "أينما"(٤١)

ولو تدبرنا العلاقة ههنا بين المقيس عليه وهو: أداة الشرط والمقيس وهو: الخبر؛ لما وجدنا أيّ جامع بينهما من علّة أو شبه أو طرد، غاية الأمر أنك أجريت قياس الخبر على الشرط من حيث الموضوع، وهو: إعمال الأول في الثاني، وإعمال الثاني في الأول.

وكذلك الأمر فيما أورده من رد البصريين على الكوفيين في أن (أفعل) في التعجب اسم وليس فعلا؛ لأنه يلحقه التصغير. فبعد أن أورد قوله تعالى: " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم(٤٢) قال: " قوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً لدلالة (يبخلون) عليه... فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجر له ذكر، استغناء بذكر فعله، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجر له ذكر، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى: " هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم"(٤٣) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك؛ لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدرُه من حيث كان ذكرُ الفعل يقوم مقام ذكر مصدره."(٤٤)

وكما هو واضح، فإنه لا علاقة فيه بين المقيس والمقيس عليه إلا من خلال الموضوع، ويمكن توضيح ذلك في ضوء تعريف القياس فهو: "حمل الفرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع."(٤٥) وأركانه: المقيس

عليه (الأصل)، وهو كلام العرب المنثور والمنظوم، والمقيس (الفرع) وهو المحمول على كلام العرب و (الجامع) وهو الصلة بين طرفي القياس، وعلّة الحكم، وأما الركن الرابع فهو (الحكم).(٤٦)

وهذا يؤدي بنا إلى استنباط رأي في تحديد مصطلح النظير بأنه مما يمكن تسميته بـ: قياس الموضوع؛ ليكون نوعاً مستقلاً من أنواع القياس، ويمكن تعريفه اصطلاحاً بأنه: حمل الفرع على الأصل للعلاقة بينهما في الموضوع. فالنظير -كما نرى- يتوافر على أركان القياس من المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) ثم الحكم، أما الجامع فليس علّة أو شبها أر طرداً، وإنما هو علاقة بين المقيس والمقيس عليه في الموضوع الذي يجري فيه القياس، وهو -كما قلنا- ليس قياساً موجباً للحكم، وإنما يذكر لتقوية الحجة، وتأييد الأدلة بالنظائر من منثور كلام العرب، وشعرهم، ويدل على ذلك موارد الاستدلالات التي ذكرناها، فضلاً عما نجده في كتب النحويين، ومنهم الأنباري على ما وقفنا عليه، فهو على ما نراه غير ملزم، وإنما يدخل الاستدلال به في باب العمل بالأولوية والاستحسان، وهو مضمون إشارة ابن جني في الخصائص حيث قال: " أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على فِعِل (إبل) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل، فإنك تحتاج إلى إيجاد النظير."(٤٧)

نفعنا الله بعلمهم، إنه على ما يشاء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

١- دراسات في تاريخ الثقافة العربية، ص٥٤.

٢- القواعد الكلية والأصول العامة، أنظر: المقدمة.

٣- طبقات فحول الشعراء ١/١٤.

٤- الكتاب ١/١٤، وانظر ١/٣٥٤ وأنظر: ١/٢٧٣، ٢/٤٦.

٥- الخصائص - ١/١٩٧-١٩٨، ١٩٩-٢٠٠، ٢/٢٠١.

٦- لسان العرب مادة -نظر

٧- الانصاف ٢/٦٦٦.

٨- الانصاف ١/٣٧.

٩- الانصاف ١/٢٤٩.

١٠- الانصاف ١/٢٦٢.

١١- الانصاف ٢/٦٩٦.

١٢- الانصاف ٢/٦٨٩.

١٣- الانصاف ١/٢٩٠.

١٤- الانصاف ١/٣٠٦.

١٥- الانصاف ١/٣٧٦ وانظر ١/١٨٦، ٢/٥٢٨، ٦٣٠، ٧١٢.

١٦- الانصاف ١/٣٧١.

١٧- الانعام آية ١٣٧ وهي قراءة ابن عامر انظر مشكل إعراب القـــران الكريم ١/٢٩١ و التبيان في إعراب القران ١/٥٤٠-٥٤١.

١٨- الانصـــاف ٤٣٦/٢ وانظـر فـــي النحـــو أيضـــاً: ٢١٤/١، ٢٤٧،٢٩٨،٣٠٥،٣٠٦و٤٠٨/٢
٥٢٣،٦٠١،٦١٦،٦٢٢،٦٤٢،٦٤٤،٦٥٣،٦٦٦،٦٨٩،٦٩٦،٧٠٠،٧١
٢

١٩- الانصاف ٧٤٦/٢.

٢٠- الانصاف ٧٩٩/٢.

٢١- الانصاف ٧٩٦/٢.

٢٢- الانصاف ٦٧٢/٢.

٢٣- الانصاف ٦٧٥/٢.

٢٤- الانصاف ١٠/١ وانظر أيضا ٢/ ٤٠٨،٧٥٣، ٨٠٢،٨١٣، ٨١٩.

٢٥- الانصاف ٦٣٠/٢.

٢٦- الانصاف ٦٤٧/٢.

٢٧- الانصاف ٦٦٦/٢.

٢٨- الانصاف ٦٦٦/٢.

٢٩- كتاب الفصول في العربية ص ٩٣.

٣٠- الكتاب ٣٥٤/١.

٣١- يقصد: نائبا عن الفاعل.

٣٢- المقتضب ٥٢/٤.

٣٣- الانصاف -٣٥٩/١.

٣٤- لمع الأدلة في أصول النحو ص ٥٧.

٣٥- لمع الأدلة في أصول النحو ص ٥٧.

٣٦- الانصاف ٤٤٨/٢.

٣٧- لمع الأدلة في أصول النحو ص٥٧.

٣٨- الانصاف ٣٧١/١.

٣٩- الإسراء آية ١١٠ وأنظر: مشكل إعراب القرآن ص١٩٨/١ والتبيان في إعراب القرآن ٣٧٤/١.

٤٠- النساء آية ٧٨.

٤١- الانصاف ٤٥/١.

٤٢- آل عمران آية ١٨٠.

٤٣- المائدة آية ١١٩.

٤٤- الانصاف ١٤٠/١،١٤١.

٤٥- لمع الادلة في أصول النحو ص ٤٢.

٤٦- القياس في النحو العربي ٢٠-٣٤.

٤٧- الخصائص ١٩٧/١.

المصادر:

١- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٢- لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق، د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٣.

٣- الجمحي، ابن سلام أبو عبدالله محمد، طبقات فحول الشعراء، تحقيق، محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني ١٩٨٥.

٤- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.

٥- ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، كتاب الفصول في العربية، تحقيق، د. فائز فارس، دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٦- الزبيدي، د. سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ دار الشروق للنشر والتوزيع.

٧- سيبويه، أبو بشر قنبر، الكتاب طبعة بولاق.

٨- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٩- القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق، ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث الطبعة الأولى.

١٠- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.

١١- نافع- د. غريب عبد المجيد، القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي، مكتبة الأزهر، مصر، ١٩٧٥.

المجلات:

١٢- مجموعة من الكتاب، دراسات في تاريخ الثقافة العربية، القرون ٥-١٥، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، معهد الاستشراق، دار التقدم/ موسكو، ١٩٨٩.

ملخص البحث

لفت انتباهي تردد لفظة النظير في كتاب (الإنصـــاف فـــي مســـائل الخلاف) الأنباري، حيث وردت في جزئيه بلفظ المفرد (٦٢) مرة، وجاءت بلفظ الجمع (٩) مرات، الأمر الذي دعاني إلى تتبع مقصدها عنده، وطريق الاحتجاج بها، عند عرضه لمسائل الخلاف بيـــن البصريـــن والكوفيـــن، وغاية هذا البحث هو تأصيل النظير النحوي، وبيان نوعه في إطار القياس؛ ليصار بعدها إلى تحديد المصطلح، ووضع تعريف محدد له، كما ســيتضح بعد في ثنايا البحث.

Abstract

Establishing Terminology the " Syntactic Synonym"

Examples from Al-Anbari's Al-Insaf

In Al-Anbari's Al-Insaf fi masa'l Al- Khilaf (Fairness in Issues of Disagreement), the word Nazir (synonym) is repeated Sixty two times in its singular from and nine times in its ploral form. This frequency of repetition has prompted the researcher to trace AL- Anbari's meaning for the word and its usage in his discussion of the disagreement between the Kufic and Basran grammarians. This paper aims to establish terminology for this syntactic synonym and show its type using the rule of analogy, so that a definition and correct usage for the word would become possible.